



■ نجيب غلاب

قراءة تحليلية في خطاب الرئيس صالح (٢-٢)

دور القائد السياسي في إحداث التغيير والتحويلات التاريخية

في إنقاذ البلد من الظلام والفساد والشر والانتقال به إلى العدل والخير، والمبادرة وحمل المسؤولية وأن كانتا للقائد إلا أن عملية التغيير والإصلاح تحتاج إلى تعاون الجميع كما أنها بحاجة إلى الزمن والجهد والإمكانات وهي نظرة واقعية توضح طبيعة اعتقاد الرئيس صالح في التغيير في العملية التاريخية ودور القائد السياسي فيها فالعملية التاريخية وإحداث التحول والتحكم بها مرتبط بالظروف الموضوعية المحيطة وإصرار الانسان في القيادة المجتمع على التغيير وتجاوز الواقع الردي.

القائد السياسي حسب اعتقاد الرئيس صالح لا بد أن يكون له دور سياسي قوي وفاعل في إحداث التغييرات والتحويلات المجتمعية وعليه أن يشارك الآخرين ويتعاون مع الجميع حتى يتم تحقيق حاجات الناس وطموحاتهم المبررة عن واقعيهم، وعلى القائد أن يقوم بتحديد الأهداف وتوضيحها وقيادة العملية التاريخية والتحول المجتمعي نحو الأفضل إلا أن عملية البناء، وإحداث التحول في المجتمع حسب اعتقاده هي مسئولية مشتركة. ويرى الرئيس صالح أن دور القائد السياسي في العملية التاريخية يتمثل في المبادرة والعمل على تحمل المسؤولية

أنشطة المجتمع وأن التغيير منوط بها ولكنه بعد الوحدة وتناعماً مع التحويلات العالمية رأى بان عملية التغيير والبناء مسألة اجتماعية ودور الدولة دور إضافي ولكن لابد أن يكون فاعل في عمله ودقيقاً بالتناغم مع منح المجتمع المدني والقطاع الخاص الدور الأساسي والفاعل في إحداث عملية التغيير ودور الدولة ليس إلا عاملاً مساعداً، «فالدولة ما هي إلا عامل مساعد وليست كل العوامل»، «فالدولة تشجع وتساعد على دعم الحركة التعاونية ولا ينبغي أن نظل متمسكين على ما تقدمه الدولة فالدولة تستغل عاملاً مساعداً»، «لا يجب أن يكون كل شيء على الحكومة بل على القطاع الخاص أن يشارك»، «يجب أن يقوم القطاع الخاص بدوره ولا نؤكل كل شيء على الحكومة»، «أنا أريد أن أتغير النظرة بان كل شيء هو الدولة... أريد أن أمحي من أذهاننا جميعاً أن كل شيء الدولة».



علي عبدالله صالح منح الشعب الحرية والمشاركة في صناعة القرار ما جعل العملية التاريخية وقيادة التغيير تسير نحو الأفضل

وهذه النظرة لدور الدولة مرتبط بضرورة أن يكون للقطاع الخاص دور أكبر وأن لا يظل كل شيء مركوزاً على الدولة إنما دائماً نتحدث بان الدولة هي التاجر والمزارع ونحن نقول لنبتعد الدولة عن العمل التجاري فليفضل القطاع الخاص، وهذه النقطة النوعية في فكر الرئيس لدور الدولة دليل قسرة على تجاوز الواقع السابق لصالح الرؤى الجديدة التي تمنح الدولة دوراً سياسياً وتنظيماً وترك الاقتصاد للمجتمع، وهذه النظرة وأن كانت متنازعة بالليبرالية السياسية إلا أنها مؤسسة على تجربة واقعية عاشتها اليمن ولعل مشاهدة التنمية في الجنوب التي خرجت من حكم الدولة متحكمة بكل شيء عمق لديه هذه الرؤية وهذا لا يعني أن الرئيس صالح تحيز لصالح القوى الاقتصادية التي تدير القطاع الخاص فدور الدولة مازال فاعلاً في فكره في الكثير من الجوانب التي يمنحها على إحداث التوازن داخل المجتمع وعناية مصالحه وأهدافه المختلفة فدور الدولة يظل فاعلاً في جوانب كثيرة فمن مسؤوليات الحكومة أن تقوم بإزالة آثاره أو تباينات والقضاء على مخلفات التطشيط وفي إيصال خبر الثورة لكل أبناء الوطن وفي كافة مناطقها بدون استثناء وفي تعزيز ثقة المواطن بدولته وتفاعله مع كل توجهاتها الجادة لتحقيق المزيد من التقدم والطور والخير للمجتمع، وتضطلع الدولة لإيجاد المشاريع وتقديم الخدمات العامة. وبالتالي فقد اعتقد الرئيس صالح أن الدولة هي صاحبة الحق في جباية الزكاة وإنفاقها في مزارعها الصحية بما يحقق المصلحة العامة

ولكن مطالب الناس وخوفه من سقوط المشروع الوطني الذي عمل له طوال حياته وبدل كل جهده من أجله مازال بحاجة إلى تدعيم من مؤسسه، خصوصاً بعد أن أدرك أن الخنعة السياسية خصوصاً المعارضة منها نتيجة رغبتها الجامحة في السلطة والثروة وظهور أصوات واضحة متحذرة للمشروع الوطني وظهور تيارات ذات نزوع سلطوي كل ذلك ربما يقود البلاد نحو العنف ويتم تدمير المنجزات بعيدتها المعنوي والمادي وبالتالي فتراجعه كان محتملاً ولا يتناقض مطلقاً مع اعتقاده بان القائد في وقت الأزمات عليه أن يبادر ويتحمل المسؤولية.

والإتصال مع النخب والناس فالقائد حسب تصوره عليه أن يلتقي ويكتف اللقاءات والتساؤل وتبادل الرأي مع الشعب على اعتبار «أن إرادة الشعب هي التي تملئ توجهيات المسيرة الديمقراطية والتنمية لبلادنا، وعليه «لا معنى للمسئولية أياً كان حجمها إذا لم تحتمل كل الحواجز وتتجاوز كل الأوسار بينهما وبين من هي مستمدة منه لأن المسؤولية تخني في صورتها النقية والدقيقة تلاحم المسؤول بالمواطن والعيش معهم والاستماع لهم وحل مشاكلهم والبقاء في مواقع الترجمة العملية للمسؤولية».

ويحق الاجتماع قبل قرار القائد والرئيس صالح رغم قناعته بقدرته القائد على التعاون مع الناس وإحداث التحويلات الخادمة للدولة إلا أن هناك مظاهر سلبية في المجتمع لا يمكن للقائد السياسي أن يحدث فيها عملية تغيير واسعة وسريعة وأن قدرته مرتبط بشكل كامل بالمجتمع وقناعاته فهناك الكثير من القضايا لا يقع فيها القرار وإنما الوعي الياتي القرار محصلة لتغيير حقيقي داخل المجتمع فظاهرة مثل تناول القات يقول الرئيس صالح: «من الصعب إنهاء هذه الظاهرة بقرار، وإنما ينشر الوعي وخلق القناعات» وعندما سئل عن مظاهر حمل السلاح ووضع القات ونقاب المرأة والمخالفة لمواثيق الإسلام اختبرنا الأسلوب الديمقراطي عبر الإبراك الشعبي بضرورة تغييرها، وعبر الرئيس صالح أيضاً عن عدم قدرة القائد السياسي في إحداث التغيير المطلوب أيضاً فيما يخص مشكلة القات والتغيير ففيمما يخص مشكلة القات: «إننا نبدل الجهود المتواصلة من أجل معالجة هذه المشكلة وذلك من خلال نشر الوعي والتغيير في صفوف المجتمع اليمني الجديد».

فهم الواقع ومواجهته تحدياته ويما أن كل مسئول في موقع المسؤولية هو خادم لهذا الشعب فعليه أن يفهم ويستوعب المشاكل ويتفاعل مع المواطن من أجل حلها ويعمل على تنشيط الإرادة الشعبية للمشاركة في العمل الوطني حتى يسهم المواطن بجهوده وأقصى ما يمكن من طاقة على خدمة الشعب بالدولة حسب اعتقاد الرئيس صالح قادر على تجاوز كل السلبيات والأخطاء ...

وهذا ما جعل العملية التاريخية وقيادة التغيير نحو الأفضل مرتبطة في نهاية الأمر بالشعب فاي منجز يتم تحقيقه لا يمكن للقائد أن يحافظ عليه فالحفاظ عليه لا يكون إلا بواسطة الشعب وهذا لا يمكن حدوثه إلا بمنح الشعب الحرية والمشاركة في صناعة القرار وهذا أسس للديمقراطية في فكر الرئيس صالح وعمل من بداية حكمه على إقرار فلسفة المشاركة الشعبية بمنحه شراكة حقيقية في اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية.

وعلى التغيير التاريخي والاجتماعي حسب اعتقاد الرئيس هي معرفة بخصوصها القائد مع الشعب يقول صالح: «نحن نخوض معركة كبيرة بجهود مخصصة مع كل أبناء شعبنا اليمني المخلص المتطلع إلى العصرية والديمقراطية والعدالة للتعلم على كل موروثات عهود الإمامة».

وتنجاح القائد معتمد بشكل أساسي على قدرته من فهم الناس كما هم في الواقع، والتعامل مع شرائحه بطريقة متوازنة ومتوافقة مع افهامهم، وجعل العمل تعاونياً، والعمل على مساعدة الواقع على التغيير بما يحقق مصالح الناس، يقول الرئيس صالح: «بالنسبة لنا في اليمن الحكم فيه صعب والمواطن ويجدني وقيل ذلك لابد أن يكون منفتحاً لطباعته وتفكيره وطريقة تعامله وتقاليده وعاداته الاجتماعية ومستوعباً همومه وتطلعاته ولهذا فإن الحاكم في اليمن عليه أن لا يتعامل مع الناس من خلال كرسى السلطة ويعزل نفسه عنهم ولكن ينبغي قريباً منهم وحريصاً على النزول الميداني المستمر لتلمس قضايا الناس ومعرفة همومهم وتطلعاتهم وأن يعرف كيف يخاطب عقولهم سواء كانوا من المثقفين أو الاقتصاديين أو الأميين أو القبائل أو العشائر أو الناس البسطاء حتى يفهم مشاكلهم ويتعاطى معها بإدراك وهذا هو الذي يضمن الاستمرارية والقبول لأي حاكم في اليمن».

ويبلغ نسق الرئيس الفكري درجة التماهي مع الناس من خلال رؤيته التي تؤكد أن على القائد أن يتعامل مع الحكم بعقلية المواطن وهذا جعله قادر على الاستجابة لحاجات الناس فالقائد السياسي يتحول في اعتقاد الرئيس صالح إلى واحد من المواطنين ويجدني وقيل جنود الثورة... فهو غير عادية من أبناء هذا الوطن عليه أن يدرك جسامة المسؤولية الوطنية، وأن يعمل لتجاوز الشورة ويتعاطف مسارها نحو الأهداف التي قامت من أجلها الشورة وحيداً والشعب في الميثاق الوطني.

تغييرها، وعبر الرئيس صالح أيضاً عن عدم قدرة القائد السياسي في إحداث التغيير المطلوب أيضاً فيما يخص مشكلة القات والتغيير ففيمما يخص مشكلة القات: «إننا نبدل الجهود المتواصلة من أجل معالجة هذه المشكلة وذلك من خلال نشر الوعي والتغيير في صفوف المجتمع اليمني الجديد».

والحكم في نسق الرئيس الفكري مسئولية صعبة ومتعبة ومرهقة وتحتاج إلى توضيحية وجهد كبير وإخلاص لأنه عملية تفاعلية مع الواقع بهدف بنائه وتعميره وتطويره فالتغيير وبناء الوطن عملية صعبة: «أن تحكم (زي) ما تقول على الناس، ولكن على القائد السياسي أن يضحى من أجل الوطن: وأن يبذل كل جهد ممكن، ويجاهد بكل ما أوتي من طاقات وقدرات «مع كل المخلصين والأوفياء لهذا الوطن من أجل تحقيق المزيد من الغايات الوطنية والأمنيات الحضارية الطموحة بصبر وعزم لا يلين» وهذه الفكرة ربما تفسر لنا سلوك الرئيس فيما يخص زعمته في عدم الترشح لهذه الدورة ثم تراجعته عن القرار، قال لقد ملئت الحكم وأريد أن أرسخ التداول السلمي للسلطة،

وهذا التعامل مع الحكم جعل الرئيس يعتقد أن الحق في الحكم هو منحة من الناس ولهم الحق في نزع هذا الحق وبالتالي فالسلطة لا تمنح أحداً حق التجديد والتجديد على الناس بل تضاعف من الأعباء فالدولة تقدم وعليها مسؤوليات والتزامات كبيرة تجاه المواطن وهذا يجعل وظيفة الحكومة ومسئوليتها الأساسية هي خدمة الناس فالسلطة أياً كان موقعه ليس إلا خادماً للمواطن وأبنائه لأن الشعب هو الحاكم الفعلي وصاحب الحق يقول الرئيس صالح: «إننا نؤمن أن الشعب هو القائد والشعب هو الحاكم ونحن أجهزة الدولة وبنائنا الدولة أو لا تكون له إلا خدام لهذا الشعب، خدام له لا يحاكم عليه... الشعب هو الذي (جانباً) إلى

المشكلة السكانية ترتبط بنشر الوعي لأن من الصعب إصدار مرسوم بتحديد النسل ولكن يمكن التوعية بأهمية تحديد النسل وتحمّل مسؤولية ذلك وسائل الإعلام وأصحاب الفضيلة العلماء وجمعيات الأسرة و..... واعتقد الرئيس صالح أنه مع وجود الوعي وتوافر الإرادة حول ظاهرة ما فإن الإنجاز يكون كبيراً.

دور جديد للدولة وعلى الرغم أن الرئيس اعتقد قبل الوحدة أن دور الدولة لابد أن يكون قويا ومسيطر على

والفكرة السابقة أسست لسلوك التواصل السياسي حسب اعتقاده لابد أن يؤثر على العملية التاريخية ويصوغها بشكل إيجابي، فالقائد الحقيقي هو صانع التاريخ، الذي يخدم الناس ويصنع أمجادهم بخدمتهم وتحقيق طموحهم فالتاريخ رغم أن من حكموه أعداد كبيرة ولكنه لم يبدل إلا العظماء من تجاوزوا الأنا الفرديّة وتماهوا بمصالح الناس وخدمتهم يقول صالح مؤكداً تصوره: والتاريخ لن يخلد سوى أولئك المنتجين والمبرزين الذين يخلفون وراءهم أعمالاً كبيرة وحليمة تذكر الناس بهم وتكون شواهد حية تدل على حجم عطائهم وسخاء ما قدموا من أجل أوطانهم وشعوبهم».

السلطة ليست غاية ولأن السلطة ليست غاية في النسق الفكري للرئيس صالح فقد تصور أن القائد يجب عليه أن يتحمل المسؤولية مع بذل الجهد لتنفيذ أهدافه بكل الوسائل الشرعية ففي الحالة التي يصبح الهدف مهتداً بسبب التشبث بالسلطة أو أن تحققه مرتبط بخروجه من الحكم فإن على القائد كما يعتقد أن يترك السلطة على اعتبار أنها تكليف ومسئولية مخلولة له من أجل تحقيق الغايات الوطنية فإذا حدث خلل بالهدف بسبب القائد فعليه أن يترك السلطة وقد أوضح ذلك أثناء الأزمة السياسية في ١٩٩٤م قبل تفجير الحرب الأهلية بقوله: «إذا كنا جزءاً من أسباب الأزمة فنحن على استعداد للتخلي عن السلطة، ولكن الرئيس كان على قناعة أن الأسباب الحقيقية لا تكن في تركه السلطة بل العكس تركه السلطة ربما يدمر الهدف فتعاظم الأزمة في تصوره تجعل من القائد عاملاً جوهرياً لحللتها فترك السلطة مع وجود الأزمات يعني الهروب وتاجيحاً لازمة مما قد يؤدي إلى حرب أهلية وهذا يتناقض مع رؤيته للسلطة بانها مسئولية على القائد أن يقوم بها، كما أن الوضع الداخلي المازوم يستدعي من القائد أن يتحمل المسؤولية أيضاً: «سنبذل كل الجهود لأحتوائها وإذا كانت استقالة الرئيس هي التي سنجنب الشعب اليمني فنحن على استعداد... لكن أخشى أن هذه الاستقالة قد توجج وترتد من الأزمة.. وتوجد حرباً أهلية».

الهجاز هو عمل القائد واعتقد الرئيس صالح أن الدور الذي يلعبه القائد السياسي دور إيجابي وفاعل ونشط خصوصاً على مستوى البناء والتعمير وهذا ما جعله يعتقد أن الإنجاز يمثل الراحة الحقيقية للقائد يقول بهذا الخصوص: «وإن اعتبر أي شيء يتم إنجازه سواء كان مشروع مياه أو طريقاً أو مستشفى وأي عمل يتحول إلى إنجاز وطني سواء في مجال بناء الجيش أو الأمن وتحقيق الأمن والاستقرار والطمأنينة العامة في المجتمع اعتبره إنجازاً متمتعاً وهي بديل لأية إجازة يمكن فحشاؤها في الخارج فالإنجاز هو الإجازة وهذا يفسر اتجاه وسعي الرئيس صالح دائماً نحو الإنجاز لأنه يعتقد أن على القائد أن يضحى نحو الأمام لإنجاز كافة أهداف البناء والتنمية والوفاء بكل الوعود والعهود التي قطعها على نفسه، ولأن الشخص لدى الرئيس صالح لا حدود له فيما يخص الإنجاز إلا أن تواضعه وقناعته أنه خادم لشعبه جعله يعتقد أن القائد مهما حقق من إنجازات وتحويلات تاريخية فإن عليه أن لا يتحول إلى وصى على الشعب: «ليس من حق علي عبدالله صالح أن يقول أنا وقعت على الوحدة ولازم أظل رئيساً إلى الأبد، وهذا يفسر إصراره على أن ينص الدستور على فترتين رئاسيتين أثناء التعديلات الدستورية. ولأن الإنجاز هو أصل حركة القائد السياسي فالقائد الرئيس صالح تعامل مع الحكم بعقل القائد التاريخي ومن فلسفة ترى من دور القائد السياسي أنه صانع مسجد وتاريخ فبالعظمة لا تمكن في جعل السلطة أداة لخدمة المصالح الشخصية والجسد الأناثي ولكنها صناعة مبدية تقوم على البناء والتعمير والتأسيس للمستقبل مما يجعل من الحاضر حركة فاعلة ومخلصة وصادقة وممتلئة بالتضحية والعطاء يقول صالح: «أنا أريد أن أكون مؤسساً وليس يعني أقضي وقتاً وأمضي وقتاً، فالقائد السياسي حسب اعتقاده لابد أن يؤثر على العملية التاريخية ويصوغها بشكل إيجابي، فالقائد الحقيقي هو صانع التاريخ، الذي يخدم الناس ويصنع أمجادهم بخدمتهم وتحقيق طموحهم فالتاريخ رغم أن من حكموه أعداد كبيرة ولكنه لم يبدل إلا العظماء من تجاوزوا الأنا الفرديّة وتماهوا بمصالح الناس وخدمتهم يقول صالح مؤكداً تصوره: والتاريخ لن يخلد سوى أولئك المنتجين والمبرزين الذين يخلفون وراءهم أعمالاً كبيرة وحليمة تذكر الناس بهم وتكون شواهد حية تدل على حجم عطائهم وسخاء ما قدموا من أجل أوطانهم وشعوبهم».

وهذا التعامل مع الحكم جعل الرئيس يعتقد أن الحق في الحكم هو منحة من الناس ولهم الحق في نزع هذا الحق وبالتالي فالسلطة لا تمنح أحداً حق التجديد والتجديد على الناس بل تضاعف من الأعباء فالدولة تقدم وعليها مسؤوليات والتزامات كبيرة تجاه المواطن وهذا يجعل وظيفة الحكومة ومسئوليتها الأساسية هي خدمة الناس فالسلطة أياً كان موقعه ليس إلا خادماً للمواطن وأبنائه لأن الشعب هو الحاكم الفعلي وصاحب الحق يقول الرئيس صالح: «إننا نؤمن أن الشعب هو القائد والشعب هو الحاكم ونحن أجهزة الدولة وبنائنا الدولة أو لا تكون له إلا خدام لهذا الشعب، خدام له لا يحاكم عليه... الشعب هو الذي (جانباً) إلى